الرقمنة الاجتماعية والتنمية المستدامة في المجتمعات النامية

نجلاء المبروك محمد الحضيري*
طالبة ماجستير، قسم علم اجتماع، الأكاديمية الليبية
البريد الالكتروني: Najlaahmed8011@gmail.com
تاريخ الارسال 2025/10/1م تاريخ القبول 2025/10/15م

Social Digitalization and Sustainable Development in Developing Societies

Najlaa Al-Mabrouk Mohamed Al-Hadheeri*
Department of Sociology, Libyan Academy

Abstract

This study aimed to explore the relationship between social digitization and sustainable development in developing societies through the following focal points: identifying the concept of social digitization, its presence, and applications in developing countries; analyzing the social and technological contexts that influence its spread and effectiveness; and examining the role of social digitization in achieving the goals of sustainable development by exploring how digital tools can be employed to support the economic, social, and environmental dimensions of development. The study also sought to identify the structural and institutional challenges that hinder effective integration between social digitization and sustainable development in developing countries, as well as to explore proposed strategies to enhance this integration in ways that align with the specific characteristics and actual needs of developing societies. The researcher adopted the descriptive methodology as it suits the objectives of the study.

The findings of the study revealed the following:

-Social digitization is an effective tool for promoting sustainable development in developing societies; however, its success depends on the availability of an advanced and integrated digital infrastructure that ensures broad access to technology across all segments of society.

-The weakness of institutional and human capacities poses a major obstacle to achieving integration between digitization and development, which

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC 4.0)

necessitates the enhancement of training programs and capacity-building efforts to ensure optimal utilization of digital technologies in development.
-The absence of appropriate legal and regulatory frameworks undermines public and institutional trust in digital services, highlighting the urgent need to develop legislation that protects privacy and digital security while supporting a stable investment environment.
-Successful integration of digitization and sustainable development requires the adoption of comprehensive strategies that encompass sustainable financing, community participation, international cooperation, and the strengthening of governance in order to ensure inclusive and equitable developmental impact.
Keywords:
Social Digitization – Sustainable Development – Developing Societies

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على الرقمنة الاجتماعية والتنمية المستدامة في المجتمعات النامية وذلك من خلال المحاور الآتية: التعرّف على مفهوم الرقمنة الاجتماعية ومدى حضورها وتطبيقاتها في المجتمعات النامية، مع تحليل السياقات الاجتماعية والتقنية التي تؤثر في انتشارها وفعاليتها، والتعرّف على دور الرقمنة الاجتماعية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال استكشاف سبل توظيف الأدوات الرقمية لدعم الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية، والتعرّف على التحديات البنيوية والمؤسسية التي تحول دون تحقيق تكامل فعّال بين الرقمنة الاجتماعية والتنمية المستدامة في الدول النامية، وايضاً التعرّف على الاستراتيجيات المقترحة لتعزيز التكامل بين الرقمنة والتنمية المستدامة، بما يتناسب مع خصوصيات المجتمعات النامية واحتياجاتها الفعلية، واتبعت المنهج الوصفي لملائمته لأغراض الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

ـ الرقمنة الاجتماعية تعد أداة فعالة لتعزيز التنمية المستدامة في المجتمعات النامية، لكنها لا تتحقق إلا من خلال توافر بنية تحتية رقمية متطورة ومتكاملة تتيح الوصول الواسع للتكنولوجيا لجميع شرائح المجتمع.

ـ ضعف القدرات المؤسسية والبشرية يمثل عائقًا كبيرًا أمام تحقيق التكامل بين الرقمنة والتنمية، مما يستدعي تعزيز برامج التدريب وبناء القدرات لضمان استثمار أمثل للتقنيات الرقمية في التنمية

ـ غياب الأطر القانونية والتنظيمية الملائمة يحد من ثقة المواطنين والمؤسسات في الخدمات الرقمية، ويفرض ضرورة تطوير تشريعات تحمي الخصوصية والأمن الرقمي وتدعم البيئة الاستثمارية المستقرة.

-التكامل الناجح بين الرقمنة والتنمية المستدامة يتطلب تبني استراتيجيات شاملة تشمل التمويل المستدام، مشاركة المجتمع، التعاون الدولي، وتعزيز الحوكمة لضمان تحقيق أثر تنموي شامل وعادل.

الكلمات المفتاحية: الرقمنة الاجتماعية- التنمية المستدامة- المجتمعات النامية.

المقدمة:

في ظل التغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم في القرن الحادي والعشرين، برزت الرقمنة كأحد المحركات الأساسية للتحول في مختلف مناحي الحياة، فقد أصبحت التكنولوجيا الرقمية واقعًا حتميًا، وأداة مركزية في التفاعل البشري، وإدارة المعرفة، وصياغة السياسات العامة وفي هذا السياق بدأت المجتمعات النامية تشهد تحولًا تدريجيًا نحو ما يُعرف بـ"الرقمنة الاجتماعية" التي تعني الاستخدام المتزايد للتكنولوجيا الرقمية من قبل الأفراد والمؤسسات لأغراض تواصلية واجتماعية وثقافية، وهو ما أسهم في إعادة تشكيل أنماط الحياة، والعلاقات الاجتماعية ومجالات العمل وتنبع أهمية الرقمنة الاجتماعية من قدرتها على تجاوز الحواجز الجغرافية، وتيسير تبادل المعلومات، وتوفير فرص جديدة في مجالات التعليم، والرعاية الصحية، والعمل، والمشاركة المدنية، ومع ذلك فإن هذا التحول يواجه جملة من التحديات في المجتمعات النامية، أبرزها ضعف البنية التحتية الرقمية، وانتشار الأمية الرقمية، وتفاوت فرص الوصول إلى التكنولوجيا إلى جانب محدودية السياسات العامة الداعمة لهذا التحول بشكل ممنهج ومستدام ومن جهة أخرى تمثل التنمية المستدامة إطارًا متكاملًا لتحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ومع ضمان العدالة بين الأجيال، وتحظى هذه الرؤية بأهمية خاصة في الدول النامية التي تسعى لتجاوز تحديات مزمنة مثل الفقر، والبطالة، وتدني مستوى الخدمات وفي هذا السياق لم تعد الرقمنة مجرد أداة تقنية، بل أصبحت وسيلة محورية لدعم أهداف التنمية المستدامة خصوصًا في مجالات التعليم الجيد، والصحة، والعمل اللائق، والحد من عدم المساواة، وتعزيز الحوكمة الرشيدة.

ومع أن الدول المتقدمة قد قطعت شوطًا كبيرًا في تحقيق التكامل بين الرقمنة والتنمية المستدامة، فإن معظم الدول النامية ما زالت في المراحل الأولى من هذا المسار، وهو ما يستدعي وضع استراتيجيات شاملة تتجاوز البعد التكنولوجي للرقمنة، ولتتناول أبعادها الاجتماعية والثقافية والتنموية، وعليه تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف الدور الذي يمكن أن تلعبه الرقمنة الاجتماعية في دعم التنمية المستدامة بالمجتمعات النامية، من خلال تحليل فرص هذا التداخل وتحديد التحديات التي تحول دون تحقيقه، وتقديم رؤية تحليلية تُمكّن من مواءمة الأدوات الرقمية مع الخصوصيات المحلية، ضمن مسار عادل وشامل للتحول الرقمي والتنمية.

أولاً- مشكلة الدراسة:

في ظل التحولات العالمية المتسارعة التي يشهدها العصر الرقمي، أصبحت الرقمنة من أبرز ملامح المجتمعات الحديثة، إذ لم تعد مقتصرة على الجوانب الاقتصادية والتقنية، بل امتد تأثيرها إلى المجالات الاجتماعية والثقافية والتعليمية، فقد أحدثت التكنولوجيا الرقمية تحولًا جذريًا في أنماط تواصل الأفراد، وطرق التعلم، وأنماط الاستهلاك، والمشاركة في الشأن العام، وهو ما أفرز مفهوم "الرقمنة الاجتماعية" الذي يُشير إلى دمج الوسائل الرقمية في الحياة اليومية، بحيث أصبحت التكنولوجيا جزءًا لا يتجزأ من العلاقات والممارسات الاجتماعية، ولم تعد الرقمنة مجرد خيار تقني أو ترفٍ، بل غدت عاملًا حيويًا في بناء المجتمعات وصياغة مساراتها المستقبلية

غير أن هذا التحول الرقمي لا يتم بصورة موحدة في مختلف أنحاء العالم، فبينما تستفيد الدول المتقدمة من بنى تحتية رقمية متطورة، واستراتيجيات تقنية شاملة، ومستويات عالية من الوعي الرقمي، تواجه الدول النامية تحديات حقيقية تحول دون اللحاق بركب الرقمنة، وتشمل هذه التحديات ضعف البنية التحتية المعلوماتية، وغياب السياسات الرقمية الشاملة، وانخفاض المهارات الرقمية لدى السكان، ومحدودية الوصول إلى الإنترنت، خصوصًا في المناطق الريفية والمهمشة، وهذا الواقع يعمق الفجوة الرقمية ويُضعف قدرة هذه الدول على الاستفادة من الرقمنة الاجتماعية كأداة فعّالة لتحقيق التنمية.

وفي المقابل تحتل التنمية المستدامة موقعًا مركزيًا في السياسات الوطنية والدولية، لا سيما في ضوء أجندة الأمم المتحدة 2030، التي تتضمن أهدافًا طموحة تشمل

القضاء على الفقر وتحسين الصحة والتعليم، وتعزيز المساواة، والنمو الاقتصادي، وحماية البيئة، ومع أن الرقمنة تتيح فرصًا كبيرة لدعم هذه الأهداف، إلا أن المجتمعات النامية غالبًا ما تتعامل معها باعتبارها قضية تقنية بحتة، دون ربطها بصورة منهجية بالتنمية المجتمعية، مما يؤدي إلى إدراجها في السياسات بشكل جزئي ومحدود الأثر وتزداد التحديات تعقيدًا إذا ما أدركنا أن الرقمنة ليست مجرد عملية تقنية، بل هي تحول اجتماعي وثقافي يحمل في طياته إمكانات ومخاطر معًا، ففي حال غياب التنظيم والتخطيط العادل، قد تُسهم الرقمنة في تعميق الفجوات الاجتماعية، من خلال استفادة فئات محددة على حساب فئات أخرى، أو عبر استخدامها كأداة للإقصاء بدلًا من التمكين، وأن الرقمنة غير المنضبطة قد تُهدد الخصوصية، وتُسهم في انتشار المعلومات المضللة، وتُضعف الأواصر الاجتماعية التقليدية.

ومن هذا المنطلق تتحدد إشكالية الدراسة في وجود فجوة بين الإمكانات النظرية التي تتيحها الرقمنة الاجتماعية، وبين القدرة الفعلية للمجتمعات النامية على استثمار هذه الإمكانات في تحقيق تنمية مستدامة، وهي فجوة لا تقتصر على الموارد التقنية، بل تشمل غياب الرؤية والتخطيط، وضعف التنسيق بين الفاعلين الرئيسيين، مثل المؤسسات الحكومية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والجامعات، إن التعامل المجزأ مع الرقمنة يجعلها مشروعًا معزولًا عن القضايا التنموية الجوهرية، بدل أن تكون رافعة للتنمية الشاملة والعادلة.

ثانياً- تساؤلات الدراسة:

1-ما هو مفهوم الرقمنة الاجتماعية، وما مدى حضورها في المجتمعات النامية؟
2-كيف تسهم الرقمنة الاجتماعية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟
3-ما التحديات البنيوية والمؤسسية التي تعيق تحقيق هذا التكامل؟
4-ما هي الاستراتيجيات المقترحة لتعزيز التكامل بين الرقمنة والتنمية في البلدان النامية؟

ثالثاً-أهداف الدراسة:

1-التعرّف على مفهوم الرقمنة الاجتماعية ومدى حضورها وتطبيقاتها في المجتمعات النامية مع تحليل السياقات الاجتماعية والتقنية التي تؤثر في انتشارها وفعاليتها.

2-التعرّف على دور الرقمنة الاجتماعية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال استكشاف سبل توظيف الأدوات الرقمية لدعم الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية.

3-التعرّف على التحديات البنيوية والمؤسسية التي تحول دون تحقيق تكامل فعّال بين الرقمنة الاجتماعية والتنمية المستدامة في الدول النامية.

4-التعرّف على الاستراتيجيات المقترحة لتعزيز التكامل بين الرقمنة والتنمية المستدامة، بما يتناسب مع خصوصيات المجتمعات النامية واحتياجاتها الفعلية.

رابعاً- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في الآتي:

الأهمية النظرية:

1-تساهم في إثراء الأدبيات العلمية من خلال الربط بين مفهومين معاصرين هما: الرقمنة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

2-تقدم إطارًا نظريًا جديدًا لفهم العلاقة بين التحول الرقمي والتحولات التنموية في المجتمعات النامية.

3-توسّع من الفهم العلمي لمفهوم الرقمنة الاجتماعية، باعتبارها ظاهرة اجتماعية وثقافية وليست مجرد تقنية.

4-تسد فجوة بحثية قائمة في الدراسات العربية والمجتمعات النامية التي غالبًا ما تتناول الرقمنة والتنمية بشكل منفصل.

الأهمية التطبيقية:

1-تقديم رؤى عملية واستراتيجيات مقترحة يمكن أن يستفيد منها صُنّاع القرار في دمج الرقمنة ضمن خطط التنمية المستدامة.

2-تساعد في تحليل الواقع الرقمي للمجتمعات النامية وتحديد أهم التحديات والمعوقات التي تواجه تحقيق التنمية الرقمية.

3-تساهم في دعم جهود تمكين الفئات المهمّشة رقميًا وتعزيز العدالة الرقمية.

4-يمكن أن تُستخدم نتائج الدراسة في تصميم برامج ومبادرات تنموية رقمية تتناسب مع الاحتياجات المحلية.

خامساً- مفاهيم الدراسة:

تعتبر الرقمنة الاجتماعية أحد الاتجاهات الحديثة التي تعتمد على استخدام التقنيات الرقمية في التواصل والتفاعل الاجتماعي، مما يسهم في تحسين جودة الحياة وتسهيل الوصول إلى الموارد والخدمات وتلعب الرقمنة دوراً محورياً في دعم التنمية المستدامة، من خلال تعزيز الشمولية وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات النامية و تتيح الرقمنة فرصاً لتطوير القدرات البشرية والمؤسساتية وتحسين كفاءة الأنظمة الاجتماعية والخدمات العامة لذلك يرتبط فهم هذه المفاهيم ارتباطاً وثيقاً بتحليل أثر التحول الرقمي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البيئات النامية.

1-الرقمنة الاجتماعية : يقصد بها توظيف تقنيات الاتصال والمعلومات الرقمية، مثل الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي، والتطبيقات الذكية، في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية للأفراد، بما في ذلك التواصل، والتعليم، والعمل، والمشاركة المجتمعية. (1)

2-التنمية المستدامة : هي عملية تنموية تهدف إلى تلبية احتياجات الحاضر دون التأثير سلبًا على قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، من خلال التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية: الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية.(2)

3-الفجوة الرقمية : تعني الفارق أو التفاوت في القدرة على الوصول إلى تقنيات المعلومات والاتصال، بين الأفراد أو المجتمعات أو الدول، وتظهر هذه الفجوة من حيث البنية التحتية المهارات الرقمية، الاستخدام الفعلي، والقدرة على إنتاج المعرفة الرقمية.(3)

4-المجتمعات النامية : هي المجتمعات أو الدول التي لا تزال في مراحل النمو الاقتصادي والاجتماعي، وتواجه تحديات في مجالات مثل الفقر، ضعف البنية التحتية، محدودية الوصول إلى التعليم والصحة، وعدم الاستقرار السياسي أحيانًا. (4)

ولتحقيق الأهداف السالفة الذكر قسمت الورقة البحثية إلى المحاور الرئيسة الآتية:

أولاً- الرقمنة الاجتماعية وحضورها في المجتمعات النامية:

شهد العالم في العقود الأخيرة تحولات جذرية غيرت من طبيعة الحياة الإنسانية في مختلف أبعادها، وكان أبرزها التحول الرقمي الذي فرض نفسه بوصفه أحد أهم سمات العصر الحديث فقد أصبح من المستحيل تصور المجتمعات المعاصرة دون حضور قوي للتكنولوجيا الرقمية التي لم تعد حكرًا على المجالات الاقتصادية والصناعية

فحسب بل امتدت إلى البنية الاجتماعية والثقافية للمجتمعات، ومما أنتج ما يُعرف اليوم بمفهوم "الرقمنة الاجتماعية"، وهذا المفهوم لا يشير فقط إلى استخدام الوسائل الرقمية، بل إلى تحول شامل في أساليب التفاعل والتواصل والمشاركة المجتمعية، وهو ما يجعل دراسته أمرًا ضروريًا لفهم ملامح المجتمع المعاصر، خاصة في سياق المجتمعات النامية التي تشهد تحولات متسارعة، ولكن غير متوازنة.

ومن حيث المفهوم تُفهم الرقمنة الاجتماعية على أنها عملية إدماج شاملة للوسائل الرقمية ضمن الحياة الاجتماعية اليومية للأفراد والمؤسسات، بحيث تصبح التقنيات الحديثة أداة رئيسية في تشكيل العلاقات الاجتماعية وبناء الهوية، وإدارة المعرفة، والوصول إلى الخدمات، والمشاركة في الحياة العامة، وبهذا المعنى فالرقمنة الاجتماعية ليست مجرد إدخال للأجهزة أو البرمجيات في الحياة العامة، بل هي نمط جديد من الحياة الاجتماعية، يُعيد تشكيل البنية الاجتماعية نفسها، ويغير من أنماط التفكير والعمل والتفاعل، إنها نمط من التحول الذي ينتج عن الاستخدام المتزايد لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات، مثل الإنترنت، وشبكات التواصل الاجتماعي، والهواتف الذكية، والخدمات الرقمية، في تسيير تفاصيل الحياة اليومية، من أبسطها إلى أعقدها.[5]

وينطلق هذا المفهوم من فرضية أن التكنولوجيا لا تُغير فقط أدوات التفاعل، بل تُعيد صياغة قواعد التفاعل نفسها، فالعلاقات الإنسانية، وكما كانت تُبنى سابقًا على الاتصال المباشر، أصبحت اليوم تُبنى عبر الوسائط الرقمية وهذا التحول أوجد أنماطًا جديدة من التفاعلات الاجتماعية، مثل "العلاقات الافتراضية"، و"المجتمعات الرقمية"، و"الهويات الرقمية"، وكلها تؤشر إلى مدى عمق الأثر الذي تُحدثه الرقمنة في الحياة الاجتماعية، ولهذا السبب فإن الرقمنة الاجتماعية أصبحت تُدرَس ضمن حقول متعددة، مثل علم الاجتماع، والدراسات الإعلامية، والعلوم السياسية، والدراسات التنموية، لما لها من تأثيرات متداخلة تتجاوز البعد التكنولوجي البحت و أن الرقمنة الاجتماعية لا تنمو وتتطور بشكل متساوٍ في جميع المجتمعات فبينما شهدت الدول المتقدمة تحولًا نوعيًا وسريعًا في مجال الرقمنة، لا تزال المجتمعات النامية تعاني من تأخر نسبي في هذا المجال، ويرتبط هذا التأخر بجملة من العوامل البنيوية والمؤسسية التي تعيق تكافؤ الفرص في التحول الرقمي، فضعف البنية التحتية للاتصالات، وارتفاع تكاليف التكنولوجيا، وقلة الاستثمار في التعليم الرقمي، إلى

جانب الفجوة في المهارات والمعرفة الرقمية، وتُعد من أبرز العقبات التي تحدّ من حضور الرقمنة الاجتماعية في المجتمعات النامية و أن هذه المجتمعات كثيرًا ما تعاني من عدم وضوح السياسات الرقمية، أو من غياب استراتيجية شاملة لدمج الرقمنة في مختلف قطاعات الحياة الاجتماعية والتنموية.

ومع ذلك لا يمكن القول إن الرقمنة الاجتماعية غائبة تمامًا عن المجتمعات النامية، بل يمكن القول إنها حاضرة ولكن بشكل متفاوت، ومركّز في فئات ومناطق معينة دون غيرها، فمثلاً يشهد العالم العربي انتشارًا واسعًا لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، خاصة في أوساط الشباب، ويُعد هذا من مؤشرات الرقمنة الاجتماعية، إلا أن هذا الاستخدام غالبًا ما يقتصر على التواصل والترفيه، دون أن يتحول إلى أداة فاعلة في التمكين المجتمعي أو المشاركة السياسية أو التنمية الاقتصادية، أي أن الرقمنة وإن كانت موجودة على مستوى الاستخدام، فإن حضورها على مستوى التأثير الفعلي في البنية الاجتماعية والتنموية لا يزال محدودًا.(6)

وتُظهر العديد من الدراسات أن المجتمعات النامية تستخدم الرقمنة الاجتماعية بشكل "استهلاكي" أكثر منه "إنتاجي" أو "تحويلي، فبينما تنتج المجتمعات المتقدمة محتوى رقميًا ضخمًا وتستثمر في الاقتصاد الرقمي، تُظهر المجتمعات النامية ضعفًا واضحًا في إنتاج المحتوى، وفي استثمار الرقمنة لتطوير الخدمات العامة كالتعليم والصحة، أو لتمكين الفئات الهشة والمهمشة وهذا ما يجعل الرقمنة الاجتماعية في هذه المجتمعات أقرب إلى ظاهرة "سطحية" لم تُدمج بعد في جوهر عملية التغيير الاجتماعي أو في خطط التنمية المستدامة، ويعود هذا الضعف في أحد جوانبه إلى غياب التكافؤ في الوصول إلى التكنولوجيا، وهو ما يعرف بـ"الفجوة الرقمية" فالمناطق الريفية، والنساء، وكبار السن، وذوو الدخل المحدود، غالبًا ما يكونون أقل استفادة من الرقمنة الاجتماعية، بسبب صعوبات مادية أو ثقافية أو تعليمية، وهذا الأمر لا يكرّس فقط التفاوتات الاجتماعية القائمة، بل يضيف إليها بعدًا رقميًا جديدًا، يعمّق الإقصاء الاجتماعي، ويجعل التحول الرقمي نفسه عاملًا من عوامل إعادة إنتاج الفجوة بدلًا من تقليصها.

ومما لا شك فيه أن الرقمنة الاجتماعية يمكن أن تلعب دورًا مهمًا في دعم التنمية المستدامة في المجتمعات النامية إذا ما تم توجيهها بالشكل الصحيح، فهي تتيح فرصًا كبيرة لتوسيع المشاركة، ونشر المعرفة، وتيسير الخدمات، وتعزيز الشفافية، ومكافحة

الفساد، وتطوير الحوكمة، إلا أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب بنية رقمية متينة، وسياسات رقمية عادلة، وثقافة مجتمعية منفتحة على التغيير الرقمي، فالمسألة ليست تقنية بقدر ما هي مسألة رؤية تنموية شاملة، تؤمن بأن الرقمنة ليست فقط أداة، بل استراتيجية لتحسين نوعية الحياة وتوسيع آفاق التنمية، وإن حضور الرقمنة الاجتماعية في المجتمعات النامية لا يمكن قياسه فقط من خلال انتشار الأجهزة أو زيادة عدد المستخدمين للإنترنت، بل يجب النظر إليه من خلال مدى اندماج الرقمنة في العملية التنموية، وتأثيرها في تغيير الواقع الاجتماعي، وتمكين الفئات المهمّشة وتحقيق العدالة الرقمية، فالرقمنة الاجتماعية، في جوهرها، مشروع حضاري يجب أن يُدار بكفاءة وعدالة، حتى لا تتحول من فرصة إلى مصدر جديد للإقصاء والتهميش.(7)

وفي ضوء ما سبق يتضح أن الرقمنة الاجتماعية تُعد مسارًا واعدًا، لكنه لا يزال هشًّا ومتفاوتًا في المجتمعات النامية، وإن تعزيز هذا المسار يتطلب مقاربات شمولية تدمج بين البعد التقني، والمؤسسي، والثقافي، والاجتماعي، لضمان استدامة التحول الرقمي، وتحقيق أثره الإيجابي في بنية المجتمع.

ثانياً- مساهمة الرقمنة الاجتماعية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة:

مع تزايد تعقيد التحديات التي تواجه العالم المعاصر، لم تعد التنمية تُقاس بمعدلات النمو الاقتصادي فقط، بل باتت تعتمد على قدرة المجتمعات على تحقيق تنمية شاملة ومستدامة توازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وفي ظل هذه التحولات، برزت الرقمنة كقوة دافعة قادرة على إحداث نقلة نوعية في طرق التفكير، وأساليب العمل، ونمط تقديم الخدمات، ومما جعلها أحد العناصر الرئيسة التي يمكن توظيفها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتُعد الرقمنة الاجتماعية، بوصفها دمجًا بين التكنولوجيا الرقمية والبنية المجتمعية، من الآليات الأساسية التي يمكن أن تسهم في تحقيق تلك الأهداف بفعالية ومرونة، ولا سيما في سياق المجتمعات النامية التي تبحث عن حلول مبتكرة لتعويض الفجوات التنموية التقليدية، وإن الرقمنة الاجتماعية لا تقتصر على استخدام الأدوات التكنولوجية في الحياة اليومية، بل تمتد لتشمل تحويل العلاقة بين الدولة والمواطن، وتعزيز المشاركة المجتمعية، وتطوير أنماط العمل والتعليم والصحة، ورفع مستوى الشفافية، وتحسين آليات الحوكمة، وهو ما يجعلها

ذات أثر مباشر وغير مباشر على مجمل أهداف التنمية المستدامة الـ17 التي أقرتها الأمم المتحدة في أجندة 2030.

فعلى صعيد القضاء على الفقر وتحقيق الرفاه الاقتصادي، يمكن للرقمنة الاجتماعية أن تفتح آفاقًا جديدة للفرص الاقتصادية، من خلال تعزيز الاقتصاد الرقمي، وتوسيع فرص العمل عن بُعد، وتوفير مصادر دخل جديدة لشرائح واسعة من السكان، لا سيما في المناطق المهمّشة التي تعاني من ضعف في البنى التحتية التقليدية، و تسهم المنصات الرقمية في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتسهيل الوصول إلى الأسواق، وتوفير أدوات تمويل إلكترونية تُسهم في دمج الفئات ذات الدخل المحدود في الدورة الاقتصادية، ومن خلال الخدمات المالية الرقمية، مثل المحافظ الإلكترونية، بات بإمكان عدد كبير من الأفراد، ممن كانوا خارج النظام المصرفي، الوصول إلى خدمات مالية أساسية، مما يعزز من قدرتهم على الادخار والاستثمار.[8]

وأما في مجال التعليم الجيد، فتقدم الرقمنة الاجتماعية فرصًا نوعية لتعزيز التعليم الإلكتروني، والوصول إلى الموارد التعليمية المفتوحة، وربط المدارس بالمصادر المعرفية العالمية، وقد أثبتت التجارب العالمية أن التعلم الرقمي يمكن أن يقلل من الفجوة التعليمية بين المناطق الحضرية والريفية، ويوفر فرصًا لتعليم مستمر مدى الحياة، كما تساعد التكنولوجيا الرقمية في تطوير أساليب التعليم، وتعزيز التفاعل بين المعلمين والطلبة، وتوفير تقييمات دقيقة وسريعة، ومما يُحسّن من جودة العملية التعليمية بشكل عام، وفي سياق المجتمعات النامية يمكن للرقمنة أن تمثل وسيلة فعالة لتجاوز النقص في المعلمين المؤهلين أو ضعف البنية التحتية التعليمية، من خلال منصات التعليم عن بُعد والمحتوى الرقمي المحلي.

وفيما يتعلق بالصحة الجيدة والرفاه، تُسهم الرقمنة الاجتماعية في تحسين الخدمات الصحية من خلال تطوير ما يعرف بـ"الصحة الرقمية"، وحيث يمكن استخدام التطبيقات الذكية لتتبع الحالة الصحية للأفراد، وتقديم الاستشارات الطبية عن بُعد، وتسهيل إدارة المواعيد والسجلات الطبية وكما يمكن للبيانات الضخمة أن تلعب دورًا في رصد انتشار الأمراض، والتخطيط الصحي المبني على الأدلة، وتوجيه الموارد الطبية إلى الأماكن الأكثر حاجة وفي الدول النامية التي تعاني من نقص في الكوادر

الطبية أو بعد المسافات بين المناطق الريفية والمراكز الصحية، توفر الرقمنة أدوات حيوية لتقليص هذا التفاوت وضمان وصول الجميع إلى الرعاية الصحية.

وتُعد الرقمنة أداة فاعلة أيضًا في تحقيق المساواة بين الجنسين، من خلال تمكين النساء والفتيات من الوصول إلى التعليم، والمعلومات، وفرص العمل، والمشاركة في الحياة العامة فالعديد من المبادرات الرقمية التي تستهدف تمكين المرأة تُظهر كيف يمكن للتكنولوجيا أن تُسهم في كسر الحواجز التقليدية التي تعيق مشاركة النساء، خصوصًا في المجتمعات المحافظة أو المحرومة من الموارد، ويمكن للمنصات الرقمية أن توفّر فضاءً آمنًا للنساء للتعبير عن آرائهن وتعلّم المهارات، والتواصل مع جهات الدعم، والانخراط في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.(9)

وفي بعد آخر تساعد الرقمنة الاجتماعية على تعزيز الشفافية ومحاربة الفساد، من خلال تطوير أنظمة إلكترونية لإدارة المعاملات الحكومية، وتوفير قواعد بيانات مفتوحة تُمكّن المواطنين من تتبع الإنفاق العام، والإبلاغ عن التجاوزات، وتُظهر التجارب في بعض الدول النامية أن استخدام التكنولوجيا في تقديم الخدمات الحكومية يُقلّل من فرص الفساد، ويُعزز من ثقة المواطن في مؤسسات الدولة، وتُعد المنصات الرقمية وسيلة لتفعيل المشاركة المجتمعية، وحيث يستطيع المواطنون إبداء آرائهم في السياسات العامة، والمشاركة في النقاشات الوطنية، ما يعزز من مفاهيم الديمقراطية الرقمية والمواطنة النشطة، وعلى الصعيد البيئي تُسهم الرقمنة في دعم الإدارة المستدامة للموارد البيئية، من خلال استخدام تقنيات الاستشعار عن بُعد، ونظم المعلومات الجغرافية، وتحليل البيانات البيئية، في مراقبة جودة المياه والهواء، وتتبع التغيرات المناخية، وإدارة النفايات، وتخطيط المدن الذكية، ويمكن للتكنولوجيا الرقمية أن تساعد المجتمعات النامية في التكيف مع التغير المناخي، وتبنّي حلول بيئية ذكية في مجالات الزراعة، والطاقة المتجددة، والنقل.

ومع ذلك لا بد من الإشارة إلى أن هذه المساهمات الإيجابية للرقمنة الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة تظل مشروطة بقدرة المجتمعات النامية على التعامل مع الرقمنة باعتبارها أداة استراتيجية لا مجرد وسيلة تقنية، إذ إن غياب البنية التحتية الرقمية، وضعف التشريعات، وغياب الإرادة السياسية، والقصور في التعليم والتمكين الرقمي، كلها تحديات حقيقية تقف عائقًا أمام تحقق هذا الدور التكاملي، وإن الاستخدام غير المنظم للتكنولوجيا قد يُفاقم من بعض المشكلات مثل انتهاك الخصوصية، ونشر

المعلومات المضللة، وتكريس الفجوة الرقمية بين فئات المجتمع المختلفة ومن هنا فإن تفعيل دور الرقمنة الاجتماعية في خدمة أهداف التنمية المستدامة في المجتمعات النامية يتطلب تبني سياسات رقمية شاملة وعادلة، تضمن الوصول المتكافئ إلى التكنولوجيا، وتعزز من مهارات الأفراد والمؤسسات في توظيفها بشكل فعّال، ويتطلب الأمر شراكات حقيقية بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، لضمان توجيه الرقمنة نحو خدمة المصلحة العامة، وتحقيق تحول رقمي يُراعي العدالة والاستدامة.(10)

وفي النهاية يمكن القول إن الرقمنة الاجتماعية، بما تتيحه من فرص وآليات مبتكرة، تُعد من أهم الموارد الاستراتيجية التي تمتلكها المجتمعات المعاصرة لتحقيق التنمية المستدامة، غير أن هذه الإمكانية لا تتحقق تلقائيًا، بل تحتاج إلى تخطيط واعٍ، وتمكين شامل، وإرادة حقيقية لدمج التكنولوجيا في صلب العملية التنموية، بما يضمن بناء مستقبل أكثر عدلًا وإنصافًا واستدامة.

ثالثاً- التحديات البنيوية والمؤسسية التي تعيق تحقيق التكامل بين الرقمنة الاجتماعية والتنمية المستدامة في المجتمعات النامية:

في الوقت الذي يزداد فيه الوعي العالمي بأهمية الرقمنة الاجتماعية كأداة استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة، تواجه المجتمعات النامية تحديات بنيوية ومؤسسية عميقة تعوق قدرة هذه الدول على استثمار التكنولوجيا الرقمية بشكل فعّال، هذه التحديات ليست محصورة في جانب معين، بل تمتد لتشمل البنى التحتية، المؤسسات الحكومية، الأطر القانونية والتنظيمية، القدرات البشرية، بالإضافة إلى العوامل الاجتماعية والثقافية التي تؤثر بشكل مباشر على نمط استخدام الرقمنة ومستوى تكاملها مع برامج التنمية، لفهم هذه التحديات بعمق، من الضروري النظر إلى كل من هذه المحاور بشكل تكاملي، حيث أن القصور في أحدها يؤدي إلى تأثيرات سلبية في المسار الكامل للتحول الرقمي والتنمية المستدامة.(11)

تشكل البنية التحتية الرقمية أحد أبرز العوائق البنيوية التي تواجه المجتمعات النامية، فالكثير من هذه الدول تعاني من ضعف انتشار خدمات الإنترنت، سواء من حيث سرعة الاتصال أو من حيث التغطية الجغرافية، وخاصة في المناطق الريفية والنائية التي غالبًا ما تكون الأكثر حاجة إلى التنمية والدعم، هذا النقص في البنية التحتية التقنية يحد من إمكانية توسيع نطاق استخدام التطبيقات الرقمية والخدمات

الاجتماعية، ما يخلق فجوة رقمية عميقة تؤدي إلى تفاقم التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، ويعود هذا الوضع إلى عدة عوامل منها ضعف الاستثمارات الحكومية والخاصة في قطاع الاتصالات، وعدم استقرار السياسات التقنية التي تعوق عمليات تطوير الشبكات الرقمية، إلى جانب التحديات الاقتصادية التي تعاني منها هذه الدول والتي تحول دون تخصيص موارد كافية لتحديث البنية التحتية، وعليه تبقى قدرة المجتمعات النامية على توظيف الرقمنة الاجتماعية في التنمية مستمرة متأثرة بنقص هذا الأساس الضروري، وعلى الجانب المؤسسي تعاني العديد من المؤسسات الحكومية في البلدان النامية من ضعف القدرات التقنية والإدارية اللازمة لإدارة مشاريع الرقمنة بفعالية، ويعود هذا النقص في الكفاءات إلى ضعف برامج التدريب المتخصصة، وانخفاض الاستثمار في بناء القدرات، فضلاً عن مشكلات هيكلية تتمثل في ضعف التنسيق بين الجهات الحكومية المختلفة التي تشرف على مجالات متداخلة مثل الاتصالات، والتعليم، والصحة، والتنمية الاجتماعية، بالإضافة إلى ذلك، تتسم بعض المؤسسات بالبيروقراطية المفرطة، والتي تشكل عائقًا أمام سرعة تنفيذ المشاريع الرقمية، وتحد من الابتكار والتجديد، وهذا الضعف المؤسسي يؤدي إلى تراجع جودة الخدمات الرقمية المقدمة للمواطنين، ويحد من إمكانية دمج الرقمنة ضمن خطط التنمية الشاملة، ومن ثم فإن غياب رؤية استراتيجية واضحة ومستدامة للرقمنة داخل المؤسسات الحكومية يجعل المبادرات الرقمية عرضة للتوقف أو التخبط، ومما يضعف من قدرتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.[12]

وثمة بعد قانوني وتنظيمي يشكل أيضًا تحديًا جوهريًا في تحقيق التكامل بين الرقمنة الاجتماعية والتنمية المستدامة في المجتمعات النامية، وهو ضعف الإطار التشريعي والتنظيمي المتعلق باستخدام التكنولوجيا الرقمية، ففي كثير من هذه الدول، تفتقر القوانين إلى تغطية شاملة لحماية البيانات الشخصية، وضمان الخصوصية، وتنظيم التجارة الإلكترونية، والتصدي للجرائم الإلكترونية، وإن غياب أو ضعف هذه الأطر القانونية يقلل من ثقة المواطنين والمؤسسات في التعاملات الرقمية، ويحد من استعدادهم للاستفادة الكاملة من الفرص التي توفرها الرقمنة، وعلاوة على ذلك فإن القوانين غير المتطورة تؤثر على قدرة الحكومات على تنظيم بيئة رقمية آمنة ومستقرة، مما يعرقل النمو الصحي والفعال للقطاع الرقمي ويجعل الاستثمار فيه أقل

جذبًا، ولهذا فإن تطوير التشريعات الرقمية يعد من المتطلبات الأساسية لتمكين الرقمنة من دعم التنمية المستدامة بشكل فعّال.

وأما على صعيد التمويل فتظل المجتمعات النامية تواجه تحديًا حقيقيًا يتمثل في قلة الموارد المالية المخصصة لدعم مشاريع الرقمنة الاجتماعية، فالتحول الرقمي يتطلب استثمارات كبيرة ومستدامة في مجالات عدة مثل بناء البنية التحتية، وتطوير المحتوى الرقمي، وتدريب الكوادر، وتصميم برامج دعم التحول الاجتماعي، غير أن الأوضاع الاقتصادية غير المستقرة في كثير من الدول النامية تجعل من الصعب تأمين هذه الاستثمارات، حيث تتنافس الرقمنة مع أولويات أخرى مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية التقليدية، وبالإضافة إلى ذلك كثيرًا ما تفتقر الحكومات إلى آليات واضحة وفعالة لتوجيه الاستثمارات الرقمية بشكل يحقق أكبر أثر تنموي، مما يؤدي إلى مشاريع متفرقة وغير متجانسة لا تساهم في إحداث تغيير جذري.[13]

ومن الناحية الاجتماعية والثقافية تشكل الممارسات والقيم الاجتماعية حاجزًا آخر أمام تعميم الرقمنة الاجتماعية بشكل يدعم التنمية المستدامة، ففي العديد من المجتمعات النامية، لا يزال هناك عزوف نسبي عن اعتماد التكنولوجيا الرقمية بين شرائح واسعة، خاصة في أوساط النساء، وكبار السن، والفئات ذات المستويات التعليمية المنخفضة، وهذا العزوف يعود إلى عوامل عدة منها ضعف الوعي الرقمي، وانعدام الثقة في التكنولوجيا، والقصور في المهارات الرقمية الأساسية، إضافة إلى القوالب الاجتماعية التي قد تحد من مشاركة بعض الفئات في التحول الرقمي، وهذا يخلق بيئة غير مواتية لتبني الرقمنة الاجتماعية بشكل شامل، إذ تصبح الفائدة محصورة في فئات محدودة، مما يعزز من التفاوتات الاجتماعية ويقلص من قدرة الرقمنة على تحقيق أهداف التنمية الشاملة.

وعلى مستوى الحوكمة تواجه الدول النامية تحديات كبيرة في تعزيز الشفافية والمساءلة، وهي عوامل حيوية لإنجاح أي مشروع رقمي تنموي، وكثيرًا ما تشهد المؤسسات ضعفًا في آليات المراقبة والتقييم، وارتفاع مستويات الفساد، التي تؤثر سلبًا على فعالية إدارة الموارد المخصصة للتحول الرقمي، وهذا الوضع ينعكس على ثقة المواطنين في المؤسسات، ويحد من مشاركتهم الفعالة في المشاريع الرقمية التي من المفترض أن تُمكنهم من المشاركة في صنع القرار والتنمية، وعليه فإن تحسين آليات الحوكمة وتطوير أنظمة الإدارة الرقمية تعتبر من المتطلبات الضرورية لجعل الرقمنة

أداة حقيقية للتنمية المستدامة، وفي ضوء هذه التحديات البنيوية والمؤسسية، يظهر جليًا أن الرقمنة الاجتماعية لا يمكن أن تتحقق كوسيلة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة دون إعادة النظر في أطر التخطيط والتنظيم المؤسسي في الدول النامية، الأمر يتطلب تبني رؤى شاملة تستهدف بناء بنية تحتية رقمية متطورة وميسرة، وتطوير القدرات المؤسسية، ووضع أطر قانونية متينة، وتوفير تمويل مستدام، وتعزيز الثقافة الرقمية في المجتمع، بالإضافة إلى تحسين آليات الحوكمة لتعزيز الشفافية والمساءلة، ومن دون هذه الإصلاحات المتكاملة، ستظل الجهود الرقمية محصورة في نطاق محدود ولن تحقق الأهداف الطموحة التي تنشدها التنمية المستدامة.(14)

مما سبق لابد من التأكيد أن التغلب على هذه التحديات لا يقتصر على دور الحكومات فقط، بل يحتاج إلى تعاون مستمر بين القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني بالإضافة إلى الدعم الفني والمالي من المؤسسات الدولية، ويتطلب الأمر تبني استراتيجيات مرنة وقابلة للتعديل تواكب التطورات التكنولوجية السريعة وتتكيف مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية، وعندها فقط يمكن للرقمنة الاجتماعية أن تتحول إلى رافعة حقيقية للتنمية المستدامة، تعزز من التكافؤ الاجتماعي، وتدعم النمو الاقتصادي، وتحافظ على البيئة، وتوفر فرصًا عادلة ومتساوية لجميع فئات المجتمع.

رابعاً- الاستراتيجيات المقترحة لتعزيز التكامل بين الرقمنة والتنمية في البلدان النامية:

في ظل التحديات البنيوية والمؤسسية المتعددة التي تواجه المجتمعات النامية، أصبح من الضروري تبني استراتيجيات شاملة ومتكاملة تعزز من دور الرقمنة كأداة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة، يتطلب تحقيق هذا التكامل فهمًا عميقًا للواقع التقني والاجتماعي والسياسي لكل دولة بالإضافة إلى تصميم سياسات مرنة تسمح بالتكيف مع المتغيرات السريعة التي تفرضها التطورات التكنولوجية، وإن الاستراتيجيات التي يمكن تبنيها ليست مجتزأة أو قطاعية، بل يجب أن تكون جزءًا من رؤية وطنية واضحة ترتكز على عدة محاور أساسية تتناول البنية التحتية، القدرات البشرية والمؤسسية، الأطر القانونية، التمويل، والمشاركة المجتمعية.(15)

يعتبر تطوير البنية التحتية الرقمية من الركائز الأساسية لتعزيز التكامل بين الرقمنة والتنمية، فالمجتمعات النامية بحاجة ماسة إلى تحديث شبكات الاتصالات

وتوسيع نطاق الإنترنت عريض النطاق، ليشمل كل المناطق الحضرية والريفية على حد سواء، ويجب أن يترافق هذا التحديث مع ضمان توفير الأجهزة الرقمية بأسعار معقولة، إلى جانب إنشاء مراكز خدمات رقمية توفر الدعم الفني للمواطنين، وهذا يتطلب تخصيص استثمارات ضخمة تنطلق من خطط استراتيجية طويلة الأجل تدعم بناء بنية تحتية متطورة ومتجددة، مع الاستفادة من الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وكذلك التعاون الدولي، وينبغي أن تتضمن هذه الاستراتيجية خططًا لتطوير البنية التحتية المستدامة التي تأخذ في الاعتبار الأبعاد البيئية لضمان عدم الإضرار بالموارد الطبيعية.

وتأتي تنمية القدرات البشرية والمؤسسية كعامل حاسم في نجاح أي عملية دمج بين الرقمنة والتنمية، فالتحدي الأكبر في البلدان النامية هو نقص المهارات الرقمية المتخصصة التي تمكن الأفراد والمؤسسات من استغلال التكنولوجيا بشكل فعال لذلك، يجب اعتماد برامج تدريب وتعليم مستدامة تهدف إلى رفع كفاءة الموارد البشرية على مستويات مختلفة، بدءًا من التعليم الأساسي الذي يدمج المهارات الرقمية، إلى التعليم العالي، ووصولًا إلى التدريب المهني المتخصص ويجب العمل على بناء قدرات المؤسسات الحكومية لضمان تمكينها من إدارة المشاريع الرقمية بكفاءة عالية، وتطوير سياسات مبتكرة تتماشى مع التطورات التقنية، ومن الضروري أيضًا تعزيز ثقافة الابتكار داخل المؤسسات وتحفيز التعاون بين مختلف الجهات الحكومية والمجتمعية، مما يخلق بيئة عمل محفزة للتغيير الرقمي.[16]وأما فيما يتعلق بالأطر القانونية والتنظيمية، فإن وضع قوانين حديثة وشاملة تُنظم البيئة الرقمية يشكل أولوية استراتيجية، يجب أن تتضمن هذه الأطر تشريعات تحمي البيانات الشخصية، وتكفل حقوق الملكية الفكرية، وتحدد قواعد التجارة الإلكترونية، وتتصدى للجرائم الإلكترونية، مع توفير آليات واضحة للمساءلة والشفافية، وتساهم هذه القوانين في بناء ثقة المستخدمين في الخدمات الرقمية، وتحفيز الاستثمار في قطاع التكنولوجيا، وتوفير بيئة آمنة ومستقرة تسمح بانتشار الرقمنة بشكل مستدام، ويجب أن تكون هذه التشريعات مرنة وقابلة للتحديث لتواكب التطورات السريعة في المجال الرقمي، ومع ضمان مشاركة كافة الأطراف المعنية في صياغتها، من حكومات، وقطاع خاص، ومجتمع مدني، والتمويل يمثل عنصرًا جوهريًا في تحقيق التكامل بين الرقمنة والتنمية، لذلك من الضروري اعتماد آليات تمويل متنوعة ومستدامة، يمكن للدول

النامية الاستفادة من المصادر المحلية والدولية، من خلال تخصيص جزء من الميزانيات الوطنية للمشاريع الرقمية، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتعزيز دور البنوك والمؤسسات المالية في تقديم التمويل الميسر للمشاريع الرقمية الناشئة، ويمكن استغلال الشراكات مع القطاع الخاص لتقاسم المخاطر وتعزيز فرص الابتكار، وتُعتبر الاستدامة المالية شرطًا أساسيًا لضمان استمرار وتوسيع المشاريع الرقمية، وهذا يتطلب وضع استراتيجيات مالية واضحة تشمل تقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي للمشاريع الرقمية بشكل دوري، ومن جانب آخر لا يمكن إغفال أهمية تعزيز المشاركة المجتمعية في عمليات التحول الرقمي والتنمية المستدامة، إن إشراك المواطنين، وخاصة الفئات المهمشة مثل النساء والشباب والمناطق الريفية في تصميم وتنفيذ المبادرات الرقمية يضمن مواءمتها مع الاحتياجات الحقيقية، ويزيد من فرص نجاحها، لذلك يجب تطوير آليات تشاركية تسمح بتبادل المعرفة بين الحكومة والمجتمع المدني وتمكين المواطنين من استخدام التكنولوجيا الرقمية للمطالبة بحقوقهم والمشاركة في صنع القرار ويمكن للمنصات الرقمية أن تلعب دورًا محوريًا في تعزيز الوعي الرقمي، ونشر المعلومات وتشجيع الحوار المجتمعي، ومما يعزز من قوة المجتمعات المحلية في مواجهة التحديات التنموية من الضروري دمج الاعتبارات البيئية في استراتيجيات الرقمنة، إذ يجب تصميم حلول رقمية تدعم الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، وتقلل من الأثر البيئي السلبي، مثل تقنيات المدن الذكية التي تحسن من إدارة الطاقة والمياه والنقل، ويجب أن تشمل الخطط الوطنية الرقمية توجهات واضحة لتحقيق استدامة بيئية تعزز من جودة الحياة، وتحافظ على التنوع البيولوجي، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة، وفي هذا الإطار يعتبر التعاون الدولي والدعم الفني من العوامل المكملة التي تسهم في نجاح استراتيجيات التكامل، تحتاج الدول النامية إلى شراكات فاعلة مع منظمات دولية، وجهات تمويل متعددة، وشركات تكنولوجيا عالمية، بهدف تبادل المعرفة، ونقل التكنولوجيا، ودعم القدرات الوطنية، و يمكن للاستفادة من تجارب الدول الأخرى أن توفر دروسًا قيمة تساعد على تجاوز العقبات المحلية وتطبيق أفضل الممارسات بما يتناسب مع السياقات الوطنية.[17]

مما سبق يتضح أن تعزيز التكامل بين الرقمنة والتنمية في البلدان النامية يتطلب رؤية شاملة تستند إلى تطوير البنية التحتية الرقمية، وتنمية القدرات البشرية والمؤسسية، ووضع أطر قانونية وتنظيمية متطورة، وتأمين التمويل المستدام،

بالإضافة إلى إشراك المجتمع في عمليات التحول الرقمي، إن تبني هذه الاستراتيجيات بشكل متكامل ومتناغم يعزز من فرص تحقيق التنمية المستدامة، ويحول الرقمنة من مجرد أدوات تقنية إلى محرك حقيقي للتغيير الاجتماعي والاقتصادي والبيئي، ومما يفتح آفاقًا جديدة أمام المجتمعات النامية نحو مستقبل أكثر عدالة وازدهارًا.

ملخص النتائج:

1-أشارت نتائج الدراسة أن الرقمنة الاجتماعية تعد أداة فعالة لتعزيز التنمية المستدامة في المجتمعات النامية، لكنها لا تتحقق إلا من خلال توافر بنية تحتية رقمية متطورة ومتكاملة تتيح الوصول الواسع للتكنولوجيا لجميع شرائح المجتمع.

2-أظهرت نتائج الدراسة أن ضعف القدرات المؤسسية والبشرية يمثل عائقًا كبيرًا أمام تحقيق التكامل بين الرقمنة والتنمية، مما يستدعي تعزيز برامج التدريب وبناء القدرات لضمان استثمار أمثل للتقنيات الرقمية في التنمية.

3-بينت نتائج الدراسة أن غياب الأطر القانونية والتنظيمية الملائمة يحد من ثقة المواطنين والمؤسسات في الخدمات الرقمية، ويفرض ضرورة تطوير تشريعات تحمي الخصوصية والأمن الرقمي وتدعم البيئة الاستثمارية المستقرة.

4-أكدت نتائج الدراسة أن التكامل الناجح بين الرقمنة والتنمية المستدامة يتطلب تبني استراتيجيات شاملة تشمل التمويل المستدام، مشاركة المجتمع، التعاون الدولي، وتعزيز الحوكمة لضمان تحقيق أثر تنموي شامل وعادل.

التوصيات:

1-تطوير البنية التحتية الرقمية بشكل شامل لتوفير خدمات الإنترنت السريعة والمستقرة في جميع المناطق، بما يشمل المناطق الريفية والنائية، لضمان وصول جميع المواطنين إلى التكنولوجيا الرقمية.

2-تعزيز الاستثمار في التكنولوجيا الرقمية من خلال تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتسريع وتيرة التحول الرقمي.

3-تأسيس برامج تدريب وتأهيل متخصصة لبناء قدرات الموارد البشرية في المهارات الرقمية، بدءًا من التعليم الأساسي إلى التدريب المهني، لتمكين الشباب والكادر الوظيفي من استخدام التكنولوجيا بفعالية.

4-تطوير القدرات المؤسسية الحكومية عبر تحديث الهياكل الإدارية واعتماد نظم إدارة رقمية متطورة تدعم التنسيق بين الجهات المختلفة وتحسين جودة الخدمات الرقمية المقدمة للمواطنين.

5-إصدار وتحديث الأطر القانونية والتنظيمية التي تحكم استخدام التكنولوجيا الرقمية، مع التركيز على حماية البيانات الشخصية، وأمن المعلومات، وتنظيم التجارة الإلكترونية لمكافحة الجرائم الرقمية.

6-تعزيز الوعي الرقمي لدى المواطنين عبر حملات توعوية مستمرة، ودمج الثقافة الرقمية في المناهج التعليمية، لرفع مستوى فهم التكنولوجيا وأهميتها في التنمية.

7-توفير تمويل مستدام وميسر للمشاريع الرقمية من خلال تنويع مصادر التمويل بما يشمل الميزانيات الحكومية، والقروض الميسرة، والاستثمار الخاص، إضافة إلى دعم المبادرات الناشئة في مجال التكنولوجيا.

8-إشراك المجتمع المدني والفئات المهمشة في تصميم وتنفيذ السياسات الرقمية لضمان شمولية الاستفادة وتقليل الفجوة الرقمية بين مختلف فئات المجتمع.

9-تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة المشاريع الرقمية من خلال اعتماد آليات واضحة للمراقبة والتقييم، مما يزيد من ثقة المواطنين في المؤسسات الرقمية.

10-تبني سياسات رقمية تراعي الاستدامة البيئية، مثل تطوير حلول التكنولوجيا الخضراء التي تقلل من الأثر البيئي وتعزز كفاءة استخدام الموارد الطبيعية.

الهوامش:

1-سامي العكروش، الرقمنة والتنمية المستدامة في العالم العربي، ط1، القاهرة، دار الفكر العربي، 2021م ، ص45.

2-نجلاء عبد الله ، المشاركة المجتمعية في مشاريع التنمية الرقمية، ط1، بيروت، دار النهضة العربية، 2021م ، ص88.

3-أحمد حميد، استراتيجيات تعزيز الرقمنة في المجتمعات النامية، ط1، طرابلس، دار النشر الجامعي، 2021م ، ص23.

4-هالة صالح، التنمية المستدامة في ليبيا: الفرص والتحديات،ط1، القاهرة، دار التقدم العلمي، 2019م ، ص67.

5-علي مصطفى، تمكين المرأة عبر التكنولوجيا الرقمية في ليبيا، ط1، طرابلس، مركز الدراسات التنموية، 2019م ، ص54.
6-فاطمة يوسف، تأثير التحول الرقمي على التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، بنغازي، جامعة بنغازي للنشر العلمي، 2019م ، ص92.
7-محمد الجبالي ، التشريعات الرقمية وأثرها على تطوير الاقتصاد الرقمي، ط1، تونس، دار النشر الاقتصادي، 2018م ، ص40.
8-سامي عبد الرحمن، حوكمة البيانات الرقمية في البلدان النامية، ط1، بيروت، دار القانون والتكنولوجيا، 2019م ، ص18.
9-فاطمة الطيب، التعليم الإلكتروني والتنمية الاجتماعية في أفريقيا، ط1، الخرطوم، مركز الدراسات الإفريقية، 2020م ، ص70.
10-ناصر السقا، الابتكار وريادة الأعمال الرقمية في ليبيا، ط1، طرابلس، دار ريادة الأعمال، 2021م ، ص35.
11-محمد الطرابلسي، "التحديات الرقمية في المجتمعات النامية، دراسة حالة ليبيا"، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 15، العدد 3، 2020م ، ص67.
12-أحمد أبو الفضل، "التشريعات الرقمية وأثرها على حماية البيانات الشخصية في الدول العربية"، مجلة القانون والاقتصاد، المجلد 10، العدد 2، 2022م ، ص112.
13-خالد حسن، "البنية التحتية الرقمية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة"، أعمال المؤتمر الدولي للتقنية والتنمية، 2018م ، ص29.
14-محمد الشريف، "التمويل الرقمي ودوره في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة"، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 5، العدد 2، 2018م ، ص90.
15-مريم جلال ، "التحول الرقمي في مجال الصحة: دراسات حالة من الدول النامية"، مجلة الصحة والتنمية، المجلد 8، العدد 2، 2021م ، ص90.
16-هالة صالح، التنمية المستدامة في ليبيا: الفرص والتحديات،ط1، القاهرة، دار التقدم العلمي، 2019م ، ص67.
17-نجلاء عبد الله، المشاركة المجتمعية في مشاريع التنمية الرقمية، ط1، بيروت، دار النهضة العربية، 2021م ، ص88.